جامعة تيسمسيلت

مجلة

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 05 العدد 01

جـــوان 2022

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. دهـــــــــوم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

أ د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د بوكرديد عبد القادر ، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

أ د. سماعيل عيسى / د. محمودي أحمد / د سوداني نادية / د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-

د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
أ د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
أ د. عمر محي الدين محمود	جامعة تيسمسيلت
أ د. عيسى سماعيل	جامعة تيسمسيلت
أ د. محمد صلاح	جامعة تيسمسيلت
أ د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
ا د بن حميدة هشام	جامعة بومرداس
أ د بلخيري فاطنة	جامعة الجلفة
د. محمودي أحمد	جامعة تيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	جامعة تيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. روشو عبد القادر	جامعة تيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د بن شيخ عبد الرحمن	جامعة تيسمسيلت
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة
د مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د فاطمة الزهرة قسول	جامعة خميس مليانة
د رابحي بوعبدالله	جامعة تيسمسيلت
د بونويرة موسي	جامعة تيسمسيلت
د بن قيدة مروان	جامعة المدية
د ميلودي اعمر	جامعة المسيلة
د بن بلس بلال	المدرسة العليا للتجارة
د بناي صبرينة	جامعة ابن خلدون تيارت
د بن شيخ عبد الرحمن	جامعة تيسمسيلت
د قرواط يونس	جامعة المسيلة
د شداد ناصر	جامعة تيسمسيلت
د خضير عقبة	جامعة الوادي

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لـــجامعة تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (العلاقة والأثر) دراسة تطبيقية على الوكالات البنكية بتيسمسيلت.	د. نقاز مختار ؛	جامعة تيسمسيلت	26-08
تقدير دوال العرض والطلب على اللحوم البيضاء في الجزائر للفترة(2000- 2019)	بوجنان خالدية؛ جامعة ابن خلدون - تيارت - مبطوش العلجة ؛	جامعة تيسمسيلت	40-27
المشكلة البيئية جراء النفايات في الجزائر -دراسة في التشريع الجزائري-	إيمان بغدادي؛ جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 منى طيار؛	كلية الحقوق صفاقس (تونس)	53 -41
اثر تبني بعض أنشطة إدارة سلسلة التجهيز الرشيقة في تعزيز الأداء التسويقي (دراسة تحليلية في معمل الألبسة الجاهزة _ نينوى)	احمد عبد الهادي متعب العيساوي؛ شيماء رياض خليفة؛	كلية القلم الجامعة (العراق) جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (العراق)	68-54
إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" - حالة المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة	مداح مراد؛	جامعة تيسمسيلت	86-69
أثر استخدام نماذج تحليل القراركأسلوب كمي مساعد على ترشيد عملية اتخاذ قرارات الإنتاج في المؤسسة الصناعية	داود غديري؛ أبو بكر بوسالم؛ سعيد جردير؛	المركز الجامعي لميلة المركز الجامعي للبيض جامعة جيجل	107-87
Ukraine - Poland A common history in the development of international relations	***Dr. Ali Imad Mohammed Azhar,***	***East Ukrainian National University***	119-108
L'effet de la libéralisation du commerce international sur les échanges de produits agricoles dans la Grande Zone de libre-échange arabe (GZALE) :cas d'Algérie	***SIRINE Sabah .***	***Université Abou Bekr Belkaid(Tlemcen)***	135-120

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by

"The Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"

LMESD

University of Tissemsilt

Volume 05 – ISSUE 01

JUNE 2021

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018

University of Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by

The laboratory of Modern Economic and sustainable development

faculty of Economics, Business and Management Sciences

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000"- حالة المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة

The entreprise commitment to social responsibility in accordance with the specifications of the International Standard for Social Responsibility "ISO 26000" - the case of the Algerian private enterprise for laminated bags. □

مداح مراد[1]

Meddah Mourad[1]

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)؛ مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ ***meddah.mourad7@gmail.com*** ؛

تاريخ الاستلام: 2022/05/24 **تاريخ القبول**: 2022/06/04 **تاريخ النشر**: 2022/06/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مختلف طرق وكيفيات التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000".

وتوصلنا إلى أن المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة تعتبر من المؤسسات الجزائرية السباقة لهذا النوع من الإلتزام، وذلك من خلال مختلف المبادرات والنشاطات التي تمارسها، خاصة منها المحافظة على صحة وسلامة عمالها وأفراد المجتمع التي تنشط فيه، وكذا قيامها بدراسات متخصصة ومساهمتها في تطوير العديد من المواصفات الوطنية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المواصفة القياسية، ISO 26000.

تصنيفات JEL : L65، M14، Q01.

Abstract:

This study aims to show the various ways and modalities of the entreprise commitment to social responsibility in accordance with the specifications of the International Standard for Social Responsibility "ISO 26000".

We concluded that the Algerian private enterprise for laminated bags is one of the first Algerian entreprises for this kind of commitment, through the various initiatives and activities it practices, especially the preservation of the health and safety of its employees and members of society in which it is active, as well as conducting specialized studies and contributing to the development of many national social responsibility standards.

Keywords: *corporate social responsibility, a standard, ISO 26000.*
JEL Classification Codes: *L65, M14, Q01.*

---

[1] **اسم ولقب الباحث المرسل: مداح مراد ؛ الايمايل:** ***meddah.mourad7@gmail.com***

المقال بعنوان: إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" - حالة المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة

مقدمة

بعد الأحداث المتسارعة في جميع نواحي الحياة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمر بها العالم، عرفت المؤسسات باختلاف أحجامها وأشكالها ومجالات نشاطها اهتماما كبيرا بالمسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة، حيث أصبح من الضروري عليها أن تحافظ على البيئة التي تمارس نشاطاتها فيها وتعيد النظر إلى علاقاتها مع أصحاب المصلحة المحيطين بها، ولا يتم ذلك إلا بالسعي لوضع إجراءات وآليات وبرامج هدفها التقليل من كل ما له أثر سلبي أو يشكل خطرا على بيئتها وأصحاب المصلحة لديها، وتعزيز وخلق كل ما له أثر إيجابي عليها، والسعي نحو الموازنة بين أنشطتها الربحية والأنشطة التي تعود على المجتمع المحلي بالنفع، وذلك من خلال ممارسات وسلوكيات وممارسات مختلفة تعكس قيمها ومعاييرها الأخلاقية، بشكل يضمن تنمية مستدامة للمجتمعات ويضمن في الوقت نفسه بقاء المؤسسة وتحسين أدائها ونموها.

ولهذا الغرض برزت عدة هيئات دولية تعمل في هذا الجانب منها المنظمة الدولية للتقييس التي أصدرت المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000"، وقد اهتمت مؤسسات كثيرة في مختلف أنحاء العالم بمسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تطبيق هذه المواصفة التي تعتبر إطار ودليل لضمان ممارسة فعالة لهذه المسؤولية، لما تقدمه من إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسبل الالتزام بها.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الأساسية التالية:

كيف تلتزم المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" ؟

الأسئلة الفرعية: لمعالجة الإشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم خصائص ومميزات المؤسسات المسؤولة إجتماعيا؟
- ماهي متطلبات تطبيق المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية"ISO 26000" ؟
- كيف إلتزمت المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة بالمسؤولية الاجتماعية في ضوء تطبيقها لمعايير ومتطلبات المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000"؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تحديد أهم مميزات المؤسسات المسؤولة إجتماعيا؛
- معرفة مجالات تطبيق المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية"ISO 26000"؛
- تحديد مختلف الأنشطة والممارسات التي إلتزمت من خلالها المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة بالمسؤولية الاجتماعية وفقا لمعايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000".

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والمواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية"ISO 26000"، ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

1- دراسة خير الدين جمعة وآخرون بعنوان: واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في الشركات العالمية - شركة Microsoft أنموذجا-، والتي هدفت إلى بيان واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في الشركات العالمية (شركة Microsoft نموذجا) من خلال توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية وأبعادها، وتسليط الضوء على أهم المبادرات والنشاطات والممارسات التي تقوم بها شركة Microsoft في إطار مسؤوليتها الإجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني برامج المسؤولية الاجتماعية يعتبر من أهم معايير نجاح الشركات العالمية على غرار شركة Microsoft التي تلتزم بالعمل الدائم على الوفاء بمسؤولياتها نحو المجتمعات الناشطة فيها بجميع أنحاء العالم، كما أنها تقوم بعديد المبادرات المهمة في إطار ممارسة مسؤوليتها الإجتماعية .

2- دراسة مغربي عبد القادر وبوزيان عثمان بعنوان :المسؤولية الإجتماعية في ظل الحوكمة و تنافسية الشركات الإقتصادية -دراسة حالة شركة موبيليس-، والتي هدفت إلى تحليل أثر العلاقة بين تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتنافسية الشركات الإقتصادية باستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وأظهرت النتائج بأن "موبيليس" كمؤسسة إقتصادية جزائرية تمارس مسؤوليتها الاجتماعية من خلال الإدارة الجيدة لعلاقتها مع أصحاب المصالح لتحسين قدراتها التنافسية، مع وجود علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في ممارسات المسؤولية الإجتماعية والمتغير التابع المتمثل في التنافسية بجميع مؤشراتها المستخدمة في الدراسة لشركة موبيليس.

3- دراسة بواشرية مراد ونعرورة بوبكر بعنوان: دور المواصفة القياسية ISO 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تناولت توضيح الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، وتسليط الضوء على مواصفة ISO 26000 من خلال معالجة المبادئ التوجيهية التي تقدمها لمنظمات الأعمال للالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل أفضل، وكذا كيفية مساعدتها على المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تنبثق عن التنمية المستدامة التي تعد بمثابة إطارها العام، وبذلك فهي تستمد اتجاهاتها من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة التي تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والبيئي، حيث عند انتهاج وممارسة المسؤولية الاجتماعية فان الهدف الأسمى للمنظمة هو مساهمتها في التنمية المستدامة، إذ تعتبر المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 وثيقة إرشادية تهدف إلى مساعدة المنظمات على إدراج المسؤولية الاجتماعية في عملها.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، نجد أن دراستنا جاءت مكملة لها، حيث تناولت الطريقة المثلى لتبني المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإقتصادية، وذلك عن طريق إتباعها وتطبيقها للمواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الإجتماعية "ISO 26000".

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، سواءا في جانبها النظري أو في جانبها التطبيقي، والذي هو عبارة عن دراسة حالة لمؤسسة إقتصادية جزائرية تمثلت في المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" و مجالات اهتمامها،
- إلتزام المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000".

أولا. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

للإحاطة الكافية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ينبغي التطرق إلى تطورها عبر التاريخ، ثم توضيح مفهومها، وذكر أبعاده، وإبراز أهمية إلتزام المؤسسة بها.

1. التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تتمحور في بداياتها حول الأعمال الخيرية بعيدة عن فكرة تأثير المؤسسات في التنمية المستدامة، ولكن منذ عام 1950 أصبح المستهلكون وجماعات البيئة والمجتمعات يشكلون ضغطا على المؤسسات للاتجاه نحو المساهمة في النشاطات العامة للمجتمع، ويمكن القول إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بدأ فعليا منذ سنة 1970، وإجمالا يمكن تقسيم المراحل التاريخية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى أربع مراحل وذلك كما يلي:[1]

أ. المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة كانت المؤسسات تفتقد الخبرة نحو تطبيقات المسؤولية الاجتماعية ولم تحبذ المخاطرة بممارسات أعمالها لمواجهة تحديات هذا المفهوم المجهول، ومع هذا الاتجاه الضعيف وقلة القوانين الموجهة لإطار المسؤولية الاجتماعية آنذاك وعدم وضوح المعايير باتت مبادرات المؤسسات مجرد محاولات غير مكتملة الأركان، تلك المحاولات عززها في فرنسا سنة 1972 ما يسمى خطاب "Marseille"، والذي اقترح أن استمرارية المؤسسات تعتمد على وجودها كقدوة للمؤسسات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان مؤتمر "أستوكهولم" سنة 1972 الأول من نوعه الذي طرح مفهوم التنمية المستدامة والذي بدأ يثير أهمية دور المؤسسات في المساهمة في تنمية المجتمعات بشكل فاعل ومحوري وموجه نحو المجالات الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى المجال الاقتصادي.

كما أنه في هذه المرحلة -أي في بداية السبعينات- ساهمت منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل لجنة شفافية المؤسسات والمنظمة الاقتصادية التعاونية للتنمية ساهمت في تطوير العلاقة بين الحكومة والمنظمات والمجتمع.

ب. المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع حدوث عدد من الكوارث التي أثرت مباشرة على البشر والتي أثبتت القرارات الضعيفة حيال بعض القضايا، ومن بين هذه الكوارث: تسرب الغاز من مصنع "Bhopul" في الهند عام 1984، وحادثة مفاعل "تشرنوبل" عام 1986، وأيضا تسرب الزيت بسبب مؤسسة "EXXON" في ألاسكا عام 1986، إضافة إلى ما صاحب ذلك من ظهور لظاهرة الاحتباس الحراري، ومن منظور إستراتيجي بدأت المؤسسات وفقا لهذه الكوارث توقع التكلفة المادية التي يمكن أن تتحملها نظير إزالة ما قد تلحقه هذه الكوارث بتلويث البيئة، وما يمكن أن يطالها أيضا من سوء للسمعة أمام المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك بدأ يتبين لمجتمع الأعمال المتطلبات الاجتماعية التي يمكن أن توجه أخلاقيات مؤسساته لتؤطر مسؤوليتها الاجتماعية.

ت. المرحلة الثالثة:

مع بداية التسعينات من القرن العشرين، أصبحت مفاهيم كالشفافية والتعاون بين البيئة والاقتصاد تتبلور في أذهان مديري كبرى المؤسسات، ووضعت في هذه المرحلة الكثير من المعايير والمبادئ التي ظلت فعالة وموجهة للمؤسسات حتى القرن الواحد والعشرين، إذ أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في "ريودي جانيرو" عام 1992 والذي أطلق عليه اسم "قمة الأرض" كان منعطفا مهما توج بصدور وثيقة سميت "أجندة 21"، والتي كانت خطة مفصلة عن التنمية العالمية المستدامة.

وفي عام 1994 اجتمع القادة السياسيون من مختلف دول العالم، وممثلو منظمات الأعمال والاقتصاديون والباحثون في منظمة "Wuppertal" بألمانيا من أجل بحث قضايا البيئة والمناخ والطاقة وتأثيرها في القضايا الاجتماعية، هذه المؤتمرات وغيرها شكلت ضغوطا على المؤسسات لتغيير نهجها وإستراتيجيتها نحو واجبها فيما يتعلق بالمجتمع الذي تمارس فيه نشاطها.

ث. المرحلة الرابعة:

في عام 2002 عقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا، وحضرها ما يقارب 191 دولة، وقد نوقشت في هذه القمة الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، ونتج عن ذلك إنشاء العديد من المؤسسات والبرامج لتعمل على الاهتمام بهذه القضايا، ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة، إلا أنه ورغم ذلك ظل جميع ما تحقق في هذه المرحلة من مراحل المسؤولية الاجتماعية ضعيف ويحتاج إلى إعادة نظر والتزام أكثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إدراك المؤسسات أن استمراريتها وتطورها وربحيتها بات مرهونا بقيامها بأدوار اجتماعية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ساهم في تأسيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين جودة الحياة للعنصر البشري وحماية البيئة، وتعددت محاولات الباحثين لوضع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويمكننا تمييز مبدأين أساسيين للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهما كما يلي:[2]

- بقاء منظمات الأعمال مرتبط بتحقيق الرضا للمجتمع، لذلك يجب أن تعمل هذه المنظمات في إطار ما يساهم في زيادة هذا الرضا؛

- منظمات الأعمال هي رمز للأخلاقيات في المجتمع، لذا يجب أن تعمل كل ما يعكس الأخلاقيات الجيدة.

كما ساهمت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع إطار لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومن هذه المنظمات نجد منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة المعايير الدولية، وأصبحت هذه الجهود التطوعية بمنزلة قواعد للمؤسسات تحكم سلوكها الأخلاقي والاجتماعي، ومن بين تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نذكر ما يلي:[3]

- تعريف البنك الدولي: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الإقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد؛

- تعريف غرفة التجارية العالمية: جميع المبادرات الحسنة والمساهمات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية واعتمادا على الاقتناع الذاتي من دون وجود إجراءات قانونية ملزمة؛

- تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: الإلتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

وحتى وإن لم يكن هناك مبادئ محددة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فإنه وبشكل عام يتمثل المبدأ الأساسي لهذه المسؤولية كونها التزاما ضمنية بين المجتمع ومنظمات الأعمال، بحيث تعمل هذه المنظمات على استثمار موارد المجتمع مقابل تقديم كل ما هو في صالح هذا المجتمع.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك أربعة مستويات للمسؤولية الاجتماعية، لا تزال محل اعتماد من الباحثين والخبراء في هذا المجال، والجدول 01 يبين العناصر التي ترتبط بأبعاد المسئولية الاجتماعية للمؤسسة.

الجدول 1 : أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها - حماية الأطفال صحيا وثقافيا - حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه والهواء والتربة

		- التخلص من المنتجات بعد استهلاكها - منع الاستخدام التعسفي للموارد وصيانة الموارد وتنميتها
	السلامة والعدالة	- منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين - ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن - إصابات العمل - التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي - عمل المرأة وظروفها الخاصة - المهاجرون وتشغيل غير القانونين - عمل المعوقين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف - مراعاة حقوق الإنسان
	القيم والأعراف الاجتماعية	- احترام العادات والتقاليد - مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	- نوع التغذية، الملابس، الخدمات، النقل العام، الذوق العام

المصدر: حنيش الحاج، 2017، **المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد الثامن، السداسي الثاني، ص211.

4. أهمية التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية:

هناك أسباب عديدة وحجج مؤيدة بضرورة التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، أبرزها:[4]

- تعزيز وتحسين المؤسسة للمجتمع الذي تعمل فيه؛
- أن الوفاء بالمسئولية الاجتماعية قضية أخلاقية؛
- زيادة فرص البقاء أمام المؤسسة؛
- أن التصرفات الاجتماعية ربما تؤدي إلى الربحية؛
- المحافظة على العملاء الحاليين؛
- كسب عملاء جدد؛
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة، أي تحسين سمعة وشهرة المؤسسة؛
- تدعيم قدرة النظام الفرعي للنشاط التجاري أو الصناعي على النمو والاستمرارية بتحقيقه عوائد للمجتمع؛
- أداء المسئولية الاجتماعية ضرورة لتجنب التصادم مع اللوائح والنظم الحكومية؛
- المساهمة في تحسين قيمة أسهم المؤسسة في الأجل الطويل، حيث تقل مخاطر الاستثمار.
- منح المؤسسات الفرصة لحل المشكلات الاجتماعية التي فشلت الحكومة في علاجها؛
- الاستفادة من الموارد المالية والبشرية للمؤسسات في حل مشكلات المجتمع.

ثانيا. المواصفة القياسية الدولية للمسئولية الاجتماعية "ISO 26000" و مجالات اهتمامها:

بعد التطرق إلى ماهية المواصفة القياسية الدولية في المسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" نتناول في هذا الجزء من البحث إلى وظائفها ومعايير مجالات الاهتمام الرئيسية لها.

المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

1. ماهية المواصفة القياسية الدولية للمسئولية الاجتماعية "ISO 26000":

تصدر هذه المواصفة عن الهيئة المسماة "ISO" ويمثل هذا المصطلح اختصارا لاسم المنظمة الدولية للمواصفات أو التقييس وهي International Organization of Standardization، ومقر هذه المنظمة الدولية في جنيف في سويسرا حيث أنها تضم أكثر من مائة دولة في عضويتها، وتهتم هذه المنظمة بتوحيد المواصفات والمقاييس في العالم، حيث إن المنظمة تصدر المواصفات والمعايير التي يتم اعتمادها في مختلف أنحاء العالم، وفي شتى صنوف الصناعة والتجارة والخدمات باستثناء المواصفات التي تتعلق بالإلكترونات والكهرباء.[5]

وينبغي أولا التطرق لمصطلحي المواصفة والتقييس، واللذين تم تعريفهما كما يلي:[6]

- المواصفة هي عبارة عن وثيقة تم إعدادها والمصادقة عليها بإجماع من قبل هيئة معترف بها، تعطي هذه الوثيقة قواعد أو إرشادات أو خصائص تخص ممارسات متكررة ومشتركة، أوة نشاطات أو نتائج هذه النشاطات، تضمن لهم من خلالها، وفي سياق معين، الوصول إلى مستوى أمثلي من النظام.
- أما التقييس فهو نشاط خاص يرمي إلى إعطاء حلول لتطبيقات متكررة في مختلف الحقول والميادين العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، وذلك من أجل البلوغ بها، في سياق معين، إلى مستوى أمثلي من النظام، يتجسد هذا النشاط في صياغة مواصفات ونشرها وتطبيقها.

وتعتبر "ISO 26000" مواصفة تهدف إلى تعزيز الفهم في مجال المسؤولية الاجتماعية، ومساعدة المنظمات على المساهمة في التنمية المستدامة[7]، وهذه المواصفة ليست مواصفة نظام إدارة ولا يقصد منها وليست ملائمة لأغراض منح الشهادات أو أي أغراض تشريعية أو تعاقدية.[8]

2. وظائف المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000":

تقدم هذه المواصفة القياسية إرشادات لكل أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها فيما يلي:[9]

- المفاهيم والتعاريف والمصطلحات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- خلفية وتوجهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- المواضيع المحورية والقضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- دمج وتطبيق وترويج السلوك المسؤول إجتماعيا عبر المنظمة وخلال سياساتها وممارساتها داخل دائرة تأثيرها؛
- تحديد وإشراك أصحاب المصلحة؛
- التواصل بشأن إلتزاماتها وأدائها ومختلف المعلومات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

3. معايير ومجالات الاهتمام الرئيسية للمواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000":

ترتكز هذه المواصفة على سبعة مجالات كل مجال منها يحتوي على معايير وهي كالآتي:[10]

أ. المجال الأول : الحوكمة التنظيمية:

- الشكوى القانونية؛
- المحاسبية؛
- الشفافية؛
- السلوك أو التصرف الأخلاقي؛

المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- الاعتراف بأصحاب المصالح وباهتماماتهم.

ب. المجال الثاني: الحقوق الإنسانية:

- الحقوق المدنية والسياسية؛
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛
- الجماعات المظلومة أو غير الحصينة؛
- الحقوق الرئيسية في العمل.

ت. المجال الثالث: ممارسات العمل:

- التوظيف وعلاقات التوظيف؛
- أحوال العمل والحماية الاجتماعية؛
- الحوار الاجتماعي؛
- الصحة والسلامة في العمل؛
- التنمية والموارد البشرية.

ث. المجال الرابع: البيئة :

- تحديد وإدارة الجوانب والأنشطة والسلع والخدمات البيئية؛
- تدعيم / تحفيز الاستهلاك والإنتاج المستدام؛
- الاستخدام المستدام للموارد؛
- تحديد التغيير في المناخ والتعامل السليم في هذا الشأن؛
- تعظيم قيمة الخدمات الأيكولوجية (النظم البيئية).

ج. المجال الخامس: ممارسات التشغيل العادلة:

- محاربة الفساد والرشاوي؛
- السلوك السياسي المسؤول؛
- التنافس الشريف؛
- تحفيز/تدعيم المسؤولية الاجتماعية خلال سلسلة تقديم السلع والخدمات؛
- احترام حقوق الملكية.

ح. المجال السادس: قضايا المستهلك:

- المعاملة العادلة وممارسات التسويق والمعلومات بشكل موضوعي وأمين؛
- حماية الصحة والسلامة للمستهلكين؛
- وجود نظام أو آلية لإرجاع أو استبدال المنتج؛
- تزويد المستهلك بالمنتج بشكل بيئي واجتماعي سليم؛
- تقديم سلع وخدمات نافعة؛
- خدمة المستهلك وتوفير التدعيم لذلك؛
- حماية بيانات وخصوصية (أسرار) المستهلك؛
- سهولة الحصول على والوصول إلى السلع والخدمات؛

المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- الاستهلاك المستدام؛
- التعليم والوعي.

خ. المجال السابع: إشراك المجتمع المحلي والتنمية:

- إشراك المجتمع المحلي؛.
- الإهتمام بالصحة والتعليم والثقافة؛
- خلق فرص العمل وتنمية المهارات وتطوير التكنولوجيا؛
- الاستثمار الاجتماعي.

ثالثا. إلتزام المؤسسة الجزائرية الخاصة للأكياس المغلفة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000"

بالنظر إلى الدراسات التي شملت المسئولية الاجتماعية بالمؤسسات الجزائرية، يتبين أن هذه الأخيرة على غرار دول العالم الثالث خاصة مازالت في بداياتها نحو الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية، عكس نظيراتها في الدول المتقدمة والصناعية والتي تعرف تقدما كبيرا في هذا المجال، غير أن هناك مؤسسات جزائرية سلكت طريق الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية على غرار مؤسسة سوناطراك، ومؤسسات الاتصال، ومؤسسات أخرى منها العمومية والخاصة ومتعددة الجنسيات.

1. برنامج "RS MENA" (2012-2014)[11]

لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس)، قامت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "ISO" والوكالة السويدية للتنمية الدولية بإطلاق برنامج " RS MENA" والتي تعني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو برنامج للتدريب قائم على بناء قدرات المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية.

واستنادا إلى مبادئ منظمة التقييس الدولية للمواصفة "ISO 26000"، فإن الهدف من هذه المبادرة هو تحسين الأداء المجتمعي للمؤسسات.

وفي الجزائر؛ يعد المعهد الجزائري للتقييس "IANOR" منسق هذه المبادرة، وقد تم مرافقة المؤسسات حسب سنة الانخراط في المسار، وتم مرافقة هذه المؤسسات لمدة ثلاث سنوات لتنفيذ نهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقا لتوصيات ومعايير "ISO 26000"، وكانت معايير اختيار هذه المؤسسات تتعلق بمدى اهتمامها بالقضايا البيئية والعلاقات مع الموظفين والوعي الوطني والدولي، وتمت المرافقة أولا بالتدريب وبناء القدرات بتكوين لجنة من 24 خبير من السبع بلدان التي تم شملها البرنامج، وأربعة خبراء وطنيين آخرين لكل دولة من هذه الدول، حيث تستفيد في الأول من التدريب على المواصفة، ثم تستفيد بعد ذلك من الدعم من أجل تنفيذها.

وتتمثل الأهداف العامة لانخراط المؤسسات في برنامج RS MENA وفقا لمعهد التقييس الدولي فيما يلي:[12]

- التسجيل في نهج إقليمي معتمد عالميا؛
- تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بما يتفق مع نهج التنمية المستدامة؛
- توقع التطبيق المستقبلي لإطار مرجعي دولي.

وتعتبر المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة واحدة من المؤسسات الجزائرية التي شملها هذا البرنامج.

المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

2. التعريف بالمؤسسة:

المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة SASACE هي مؤسسة خاصة ذات أسهم، تقوم بإنتاج وتوزيع مختلف أنواع الأكياس المستعملة في تعبئة المواد الكيميائية والمواد الغذائية، مقرها كائن ببلدية بوسماعيل بولاية تيبازة بالجزائر، وتأسست سنة 2003 وقدر رقم أعمالها ب 460 مليون دج سنة 2017، كما بلغ عدد عمالها 250 عاملا خلال ذات السنة.

اهتمت المؤسسة منذ تأسيسها بممارسات المسؤولية الاجتماعية لذلك تم اختيارها للمشاركة في برنامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "RS MENA"، كما أن المشاركة في هذا البرنامج بدورها أدت بالمؤسسة إلى الاهتمام أكثر وتعزيز نشاطاتها في هذا المجال.

3. نشاطات المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة في إطار المسؤولية الاجتماعية:

قامت المؤسسة بعدة نشاطات ومبادرات في إطار المسؤولية الاجتماعية، ونذكر فيما يلي أهم هذه المبادرات خلال الفترة:

أ. إستبدال حبر المذيبات المضر للبيئة وصحة العمال بالحبر المائي[13] :

منذ إنشاء المؤسسة، كانت أحبار المذيبات هي منتجات الطباعة الفلكسوغرافية الوحيدة المتوفرة محليًا، و يشكل استخدام هذه الأحبار خطرًا على صحة وسلامة العمال والبيئة، بالإضافة إلى ذلك يعد تخزين الأحبار المنتهية الصلاحية خطيراً على صحة العمال.

خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2011، رفعت المؤسسة التحدي المتمثل في دعم أحد موردها المحليين في تطوير أحبار المياه القابلة للطباعة على البلاستيك، هذه العملية هي بديل صناعي موثوق به يمكن من حماية البيئة وصحة العمال. وقد أدى هذا النهج كثمرة لحوار المؤسسة مع أصحاب المصلحة إلى المشاركة النشطة من لها عبر:

- تطوير المواصفات والخصائص التقنية للأحبار التي سيتم تطويرها؛
- تقديم المساعدة إلى المورد المحلي طوال عملية التطوير وكذلك خلال مرحلتي الاختبار والتعديل، كما تم تسخير مختبر المؤسسة وخبرائها للمورد؛
- ضمان شراء كل كميات الحبر التي ينتجها المورد.

ومنذ بداية 2012، تخلت المؤسسة نهائيا عن حبر المذيبات لتستخدم الحبر المائي، والذي يستوفي المعايير البيئية ومعايير السلامة ولا يتطلب أي إضافات من المواد المضافة الضارة، وساهم ذلك بشكل كبير في تطوير أنشطة المورد المحلي للأحبار.

- عرض الآليات المتبعة

أجرى فريق الإدارة الصناعية في المؤسسة دراسة تقنية واقتصادية وبيئية حول استبدال حبر المذيبات بالحبر المائي، وقد أبرزت هذه الدراسة العديد من المزايا أهمها:

- تحسين ظروف العمل والحفاظ على صحة العمال (الحد من تبخر المنتجات الضارة)؛
- تقليل التأثيرات المضرة للبيئة من خلال تقليل كمية الحبر المستهلك (مقارنة بالأحبار المذيبة لنفس كمية الأكياس المطبوعة) وإزالة الإضافات؛
- تحسين جودة المنتج (ثبات الألوان)؛
- تحسن في عملية صيانة الآلات (مدة حياة أطول وتنظيف أسهل وفي وقت أقصر).

وقد تم إجراء الاختبارات مع مورد الحبر في ورشة الإنتاج، وأثبتت النتائج الفعالية التقنية والمالية والصحية والبيئية للمنتج.

- أهم النتائج المحققة

يمكننا تلخيص نتائج هذه المبادرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الصحية كما يلي:

- اختفاء كامل للحساسية التي سببها التلامس المباشر مع حبر المذيبات؛
- انخفاض في كمية استهلاك الحبر يقدر بأكثر من 45٪؛
- إنخفاض تكاليف شراء المواد الخام بنسبة 30 ٪ سنويا.

ب. إنشاء نظام للتكييف الحيوي[14]"bio-climatisation" :

تعتبر الصحة والسلامة في العمل من الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة محل الدراسة من أجل تحسين ظروف العمل في ورش الإنتاج (حيث وصلت درجة الحرارة إلى 45 درجة مئوية في الصيف)، حيث قامت المؤسسة بإنشاء نظام تبريد طبيعي 100٪، وأثبتت هذه المبادرة أنها مفيدة لكل من العمال والبيئة والأداء المالي للمؤسسة، حيث سمح تنفيذ هذا الحل بما يلي:

- توفير الراحة في ورش العمل بدرجة حرارة تصل إلى 28 درجة مئوية في الصيف (بدلاً من 45 درجة مئوية)؛
- التغلب على أعطال الآلات التي تسببها السخونة المتكررة مما يؤدي إلى توقف هذه الآلات عن العمل؛
- توفير نظام تكييف بديل دون تأثير سلبي على البيئة لأنه 100 ٪ طبيعي.

- عرض الآليات المتبعة

بعد دراسة أجرتها الفرق الفنية حول تأثيرات هذا الوضع (عن طريق مؤشرات في التسيير) وبعد التشاور مع ممثلي العمال، كان اختيار المؤسسة هو نظام تكييف الحيوي والمعروف أيضًا باسم تكييف الهواء الطبيعي لأن له فوائد بيئية وصحية واقتصادية.

ويعمل هذا النظام بدون ضاغط أو غاز تبريد (بدون مركبات الكربون الكلورية الفلورية)، حيث أن المرشح المصنوع من ألياف السليلوز المرطب يحتفظ بالحرارة ويحتفظ أيضًا بالروائح والميكروبات والملوثات ليطلق هواءا نقيا وصافيا ومنعشا، ونتيجة لهذا شعر العمال بوجود اختلاف كبير عن السابق في درجة الحرارة، حيث أصبح الجو مناسبا للعمل، كم قام الفريق التقني للمورد بتكوين عمال الصيانة بالمؤسسة لصيانة نظام التكييف الجديد، مما يسمح بتفادي أي تأخير في إصلاح نظام التكييف في حالة تعطله.

- أهم النتائج المحققة

تعتبر نتائج هذه المبادرة مثيرة للاهتمام بالنظر للأهداف المحددة، حيث يمكننا تسجيل النتائج التالية:

- انخفاض في درجة الحرارة داخل ورشات العمل من 40 إلى 28 درجة مئوية؛
- دخول كمية كبيرة من الهواء إلى ورشة الإنتاج بسرعة 328000 م3/ساعة؛
- انخفاض بنسبة 30٪ من الحوادث المرتبطة بظروف العمل السيئة التي سببها ارتفاع درجة الحرارة؛
- الحد من توقف الآلات الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة واسترداد 17٪ من وقت التشغيل (مما أدى إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 13.6٪ بما يعادل 360 ساعة خلال فترة الصيف)؛
- توفير ما يقرب من 50 ٪ مقارنة بتكلفة تركيب نظام تكييف الهواء التقليدي؛
- إمكانية صيانة جهاز التبريد بشكل أفضل، مع انخفاض بنسبة 15 ٪ في معدل التعطل، مما يزيد بشكل كبير من موثوقية معدات الإنتاج خلال فترة الصيف.

ت. تصميم وتصنيع الأكياس "أوكسو بيو" Oxo-Biodégradable القابلة للتحلل العضوي[15]:

تمثل صناعة البلاستيك واحدة من أهم الأنشطة الصناعية الكيميائية من حيث الكم وتنوع الاستخدام (التعبئة والتغليف والملحقات...)، وبعد عدة عقود من الاستغلال المكثف نتج تراكم هائل للنفايات البلاستيكية التي تلوث الأراضي والمحيطات، وهي تؤدي إلى مخاطر متعددة على النظم البيئية وصحة الإنسان.

وتعتبر المؤسسة محل الدراسة رائدة في الجزائر في تصنيع الأكياس المنسوجة من مادة "البولي بروبلين" الموجهة للمساحيق الكيميائية والمصنعات الغذائية، وأصبحت تدرك خطر التلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية.، لذلك شرعت المؤسسة في آلية مبتكرة في البحث والتطوير بالشراكة مع مختبرات بحث عالمية.. وأثمرت هذه الجهود بتطوير كيس منسوج من مادة "البوليبروبيلين" قابلة للتحلل العضوي، والتي ترجع ملكيته الصناعية إلى المؤسسة. حيث أن هذا النوع من الأكياس له مدة حياة متحكم فيها وصديق للبيئة وليس ساما ولا مسمما للبيئة ولديه نفس الخصائص الفيزيائية والميكانيكية التي يتمتع بها الكيس التقليدي.

- عرض الآليات المتبعة

بالنسبة للفكرة والتصميم واختيار التكنولوجيا وعملية التصنيع فإن المؤسسة اختارت منتجًا قابل للتحلل العضوي بدلاً من منتج قابل للتحلل المائي (مكون من مزيج من النشا والبوليستر)، ذلك أنه لا يتطلب تصنيعه أي تغيير في عملية التصنيع الحالية، كما أن استخدام الإضافات العضوية "أوكسو" بتركيزات منخفضة هو أكثر نظافة وفعالية من حيث التكلفة.

أما بالنسبة لمطابقة الخصائص التقنية للمنتج وتصنيعه فقد تم الانطلاق في الإنتاج في جوان 2008، حيث خضعت الإضافات لاختبارات صارمة (إختبارات التدهور المتسارع والقابلية للتحلل البيولوجي والسمية البيئية) من قبل العديد من المختبرات الأوروبية المتخصصة في هذا المجال لضمان عدم وجود آثار ضارة على البيئة.

- أهم النتائج المحققة

تم تجسيد النتائج الأولى لهذه العملية من خلال التحقق من اختبار التحلل البيولوجي لهذا النوع من الأكياس من طرف المختبرات الدولية.

ث. القيام بدراسة حول تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء الاقتصادي[16]:

نظرا إلى أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تم اقتراح المؤسسة محل الدراسة من قبل المعهد الجزائري للتقييس "IANOR" للمشاركة في مشروع المسؤولية الإجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "RS MENA"، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز اعتماد المواصفة القياسية ISO 26000 في هذه المنطقة من أجل تكوين مجموعة من خبراء المسؤولية الاجتماعية الوطنية في ثمانية بلدان نموذجية من أجل إشرافهم على تنفيذ هذا المعيار، واستجابت المؤسسة لهذا الإقتراح وانضمت في أكتوبر 2012.

أنشأت المؤسسة لجنة قيادة مسؤولة عن نشر ومراقبة وقياس أداء منهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "RSE"، حيث كانت مهمتها الأولى إجراء تقييم ذاتي للجانب الاجتماعي للمؤسسة، وهي خطوة ضرورية عند تطبيق أي منهج إداري، نتج عن هذا التقييم خطة عمل تسلط الضوء على الطريقة التي سيتم بها نشر المنهج ومجالات التحسين بالمؤسسة، وتم البدء في هذه العملية من خلال مراجعة إستراتيجية المؤسسة وسياستها العامة ودمج الأبعاد الاجتماعية إلى الأبعاد الأخرى المتواجدة بالمؤسسة، كما تم ترجمة هذه المحاور الإرشادية إلى أهداف ثم إلى مؤشرات تسمح بالقياس الكمي لأداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.. حيث أرادت المؤسسة بعد عامين من تطبيق هذا المنهج تقييم تطور أدائها الاجتماعي وتأثير هذا التطور على أدائها الاقتصادي والصناعي.

- عرض الآليات المتبعة

قامت المؤسسة أولاً بقياس الأداء الاجتماعي "PSE" والأداء المالي "PFE" قبل وبعد دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد ذلك قامت المؤسسة بقياس أثر هذا الدمج على الأداءين الاجتماعي والمالي، ففيما يتعلق بقياس الأداء المالي، تم التركيز على ثلاث مؤشرات محاسبية وهي ربحية رأس المال الخاص وربحية صافي الأصول والعائد على المبيعات، وأما فيما يخص تقييم تطور الأداء الاجتماعي للمؤسسة فقد تم على مرحلتين:

- تم إجراء التقييم الأول فور انضمام المؤسسة إلى مشروع المسؤولية الإجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " RS MENA" (ديسمبر 2012) من خلال التقييم الذاتي (التقييم المختلط، لجنة القيادة التوجيهية + خبير وطني)، وشمل هذا التقييم المحاور الأساسية التي يرتكز عليها معيار ISO 26000 وهي: الحوكمة، وحقوق الإنسان، وعلاقات وظروف العمل، والبيئة، والعدل في الممارسات، وإنشغالات المستهلكين، والجماعات والتنمية المحلية)، وتم من خلال توزيع إستبيان إجراء دراسة إسقصائية للإجراءات المتخذة والأدلة المقدمة والمؤشرات المقاسة؛

- أما التقييم الثاني فقد تم بواسطة طرف خارجي (خبراء جزائريين في المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات)، وأجري خلال سبتمبر 2014.

- أهم النتائج المحققة

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها، يبدو أن الأداء المالي الجيد للمؤسسة (النتائج من 2010 إلى 2012) كان له تأثير إيجابي على تطبيق منهج المسؤولية الاجتماعية، إذ أن هذا المنهج يتطلب توفير موارد بشرية ومالية معتبرة لتنفيذه وضمان استمراره والتحسين المستمر له، كما بدوره ساهم هذا الاستثمار المسؤول على الحفاظ على الأداء المالي للمؤسسة وتحسينه بشكل كبير، حيث أن الإجراءات التي نفذت في مجال الإدارة الأخلاقية والمسؤولة وتحسين المناخ الاجتماعي من خلال التحفيز وإشراك الموظفين والبيئة خاصة في مجال الإهتمام بالموارد غير المتجددة، كانت المتجهات الرئيسية لهذا التطور الإيجابي، وبالتالي فإن هذه الدراسة سمحت بالتأكد من وجود تأثير متبادل إيجابي بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي للمؤسسة.

ج. المساهمة في وضع معايير جزائرية خاصة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية[17]:

في ظل المنافسة القوية ومتطلبات الأداء المتزايدة التي تعرفها المؤسسات على المستوى العالمي، أصبح التقييس التحدي الأساسي للفاعلين الاقتصاديين الجزائريين، وإدراكا للتأخير في مجال التقييس في الجزائر تقدم المؤسسة محل الدراسة مساهمة كبيرة في تحسين عمليات وضع المعايير، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا حماية البيئة والمستهلك، واكتسبت المؤسسة خبرة في المجال شاركتها مع أصحاب المصلحة المحيطين بها.

- عرض الآليات المتبعة

يعود التزام المؤسسة إلى سنة 2006، حيث اكتشفت أنه لا يوجد أي معيار وطني متعلق بقطاع نشاطها (الكيس المنسوج من البولي بروبيلين)، لذلك أعربت المؤسسة عن رغبتها في إنشاء هذا المعيار مع لدى IANOR (المعهد الجزائري للتقييس)، وكان لهذه المبادرة هدفين:

- اعتماد منتجات المؤسسة؛

- فتح المجال للمنتجين الذين يعملون في نفس قطاع النشاط.

وبعد 3 سنوات من البحث وعلى الرغم من عديد الصعوبات في التنفيذ، تم اعتماد المعيار NA 13613 سنة 2009.

ونظرا لاهتمامها بسلامة البيئة، قامت المؤسسة سنة 2008 بتصنيع أول كيس "أوكسو قابل للتحلل" بالجزائر، وهو منتج مبتكر يستوفي المعايير الأمريكية.

ونتيجة لهذه المبادرة، بدأت وزارة البيئة الجزائرية في سنة 2010 في وضع مشروع قانون بشأن العبوات البلاستيكية "أوكسو قابل للتحلل"، ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين ومستخدمي التغليف على التحول إلى التغليف الصديق للبيئة.

وفي سنة 2013، استجابت المؤسسة لدعوة من متعامل اقتصادي جزائري لم يتمكن من إعتماد عبوته لتغليف المواد الغذائية بسبب عدم وجود معيار جزائري، حيث ساهمت في مراجعة وتحسين المعيار السائد (NA13613) لإدراج العناصر المتعلقة بتغليف المواد الغذائية.

وبالإضافة إلى كونها قوة للاقتراح في قطاع نشاطها، تضع المؤسسة مهاراتها في خدمة المعهد الجزائري للتقييس، حيث يوجد خمسة خبراء من المؤسسة في لجان فنية وفردية يساهمون بنشاط في اعتماد وتطوير ومراجعة أكثر من 250 معيار، وكذا قانونين خاصين وقانونيين تقنيين جزائريين.

كما تهدف المؤسسة إلى إنشاء معيار وطني للكيس "أوكسو-بيو" الذي سيتم تقديمه قريبًا إلى المنظمة الدولية للتقييس، وهي سابقة من نوعها على الصعيدين الوطني والقاري.

- أهم النتائج المحققة

تتمثل أهم النتائج المحققة بفضل مساهمات المؤسسة بالتعاون مع IANOR فيما يلي:

- وضع التشريعات التقنية الجزائرية (RTA) المتعلقة بعلبة الأسماك البلاستيكية في عام 2009؛
- إنشاء المعيار NA 13613 المتعلق بالتعبئة بالبولي بروبلين (PP) في عام 2009؛
- مراجعة المعيار NA 5026 المتعلق بتعبئة الأسمنت في عام 2009؛
- إنشاء المعيار NA 13613 المتعلق بعلبة الأسماك البلاستيكية في عام 2009؛
- وضع التشريعات التقنية الجزائرية (RTA) المتعلقة بالكيس "أوكسو قابل للتحلل" في عام 2010؛
- مراجعة المعيار NA18001 بإدراج الجانب "أوكسو-بيو" في عام 2010؛
- مراجعة المعيار NA18002 بإدراج الجانب "بولي بروبلين PP" في عام 2011؛
- مراجعة المعيار NA13613 بإدراج الكيس "بولي بروبلين PP" الغذائي في عام 2013؛
- الشروع في مراجعة المعيار NA13616 بإدراج الكيس الصندوق الخشبي للإستعمال الوحيد.

ح. التزام المؤسسة بالتكوين والتدريب ومحو الأمية[18]:

تعتبر الموارد البشرية محل اهتمام رئيسي ودائم لأعضاء فريق الإدارة، إذ يعتبرون هذه الموارد محل تراكم الخبرة والمعرفة، وبصفتها مؤسسة مسؤولة اجتماعيًا في المجتمع التي تنشط فيه، أرادت المؤسسة بعد الإنطلاق في عملها المساعدة في تحسين عملية توظيف شباب المنطقة (الجامعيين، وحاملي الشهادات، والمتكونين والمتدربين...) من خلال توفير مساحة تكوينية وتدريبية ليتسنى لهم الممارسة الميدانية والتحضير لحياتهم المهنية.

- عرض الآليات المتبعة

من أجل تحقيق إدارة تشاركية، استثمرت المؤسسة ومازالت مستمرة في الاستثمار في تطوير مهارات موظفيها، ويتم ذلك من خلال:

- خطة تكوين مرتبطة بإستراتيجية المؤسسة وأولوياتها التنموية، ويتم قياس فعالية هذه الخطة بشكل دوري؛
- تكوين فردي يتم تقريره وإجرائه تحت إشراف الموظفين، وتشجع المؤسسة هذه الممارسة بتمكين الراغبين في التكوين من تنفيذ برامجهم للتنمية الشخصية؛

- تعليم القراءة والكتابة للموظفين الأميين، ويتم ضمان تشجيع الموظفين المعنيين على الإنخراط في هذه العملية ومرافقتهم فيها بعد ذلك؛

- نشاطات تحسيسية لزيادة الوعي بالمعايير الدولية للسلوكيات.

وليتم تحقيق ما سبق ذكره تحرص المؤسسة على التعاون الوثيق مع مراكز التكوين المهني، حيث تستقبل بانتظام بالمتدربين والمتكونين، ويسهر المسؤولون بالمؤسسة على توفير إشراف جيد من فرق متعددة التخصصات، كما تشارك المؤسسة في العديد من المبادرات المحلية التي أطلقتها مراكز التكوين، ويتم ذلك من خلال تحسين برامج التكوين وتعزيز فرق الإشراف على التكوين من خلال السماح لإطاراتها بالمشاركة بصفة تطوعية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر عضوا فاعلا في أكاديمية المقاولاتية التي تهدف إلى تشجيع إنشاء مؤسسات وإطلاق مشاريع من قبل الخريجين الشباب من الجامعات ومراكز التكوين.

- أهم النتائج المحققة

- تأطير أكثر من 40 متمهن؛

- تأطير أكثر من 20 نقني سامي في الإلكترونيك الصناعية والميكانيكية؛

- تأطير أكثر من 20 متربص في إطارالتكوين المتواصل؛

- تأطير 04 مذكرات جامعية ماستر02؛

- التوقيع على اتفاقية مع جمعية "إقرأ" لمحو الأمية لدى العمال؛

- تأطير متربصين تابعين لمراكز التكوين المهني والجامعات ومدارس المهندس؛

- إنشاء وظائف وإطلاق وحدتي إعادة التدوير والتعديلات الميكانيكية.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية أصبح أمرا ضروريا ليس فقط لتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة المحيطين بها وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، بل أيضا لضمان بقاء واستمرارية المؤسسة في حد ذاتها؛

- تقدم المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000" الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وسبل تطبيقها، وهي تعتبر مواصفة اختيارية وليست إجبارية، كما لا يعمل بها لأغراض الترخيص أو المطابقة أو التشريع، بل هي دليل إرشادي لتحسين أداء المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

- أدى إلتزام المؤسسة محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية وفق معايير المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية " ISO 26000" من خلال مختلف المبادرات والنشاطات التي مارستها، وأهمها المحافظة على صحة وسلامة عمالها وتنمية معارفهم ومهاراتهم، وكذا الاهتمام بالبيئة المحيطة بها وأصحاب المصلحة لديها والمجتمع المحلي المحيط بها، وذلك عن طريق تطوير منتجات صديقة للبيئة وغير ضارة بصحة عمالها وصحة أفراد المجتمع، والمساهمة بإمكانياتها المادية والمعرفية وخبرة عامليها في إتاحة فرص لتكوين ومرافقة الباحثين عن العمل، إضافة إلى قيامها بدراسات متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركتها لمؤسسات أخرى في تطوير وإثراء العديد من المواصفات الوطنية، كما أن هذا الإلتزام لم يمنع المؤسسة من تحسين أدائها والتقليل من التكاليف التي تنتج بها وزيادة مبيعاتها وأرباحها.

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم الإقتراحات التالية:

- ضرورة مواكبة المؤسسات الجزائرية للتطور الحاصل على المستوى العالمي في مجال الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات التي أصبحت تسعى جاهدة إلى الموازنة بين أنشطتها الربحية وباقي الأنشطة والمبادرات والممارسات والسلوكيات التي تعود على بيئتها الداخلية والخارجية والمجتمع المحلي التي تمارس فيه نشاطها بالنفع؛

- ضرورة إقبال المؤسسات الجزائرية على تطبيق المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية "ISO 26000"، حيث تعتبر الطريق الأمثل والمسار المسهل لتحمل المؤسسة لمسؤوليتها الإجتماعية.

قائمة الهوامش والإحالات

[1] عابد عبد الله العصيمي، 2015، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 60-63.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 63-64.

[3] سفيان الإرحيم، **المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية "ISO 26000" نحو تقارير مسؤولية مجتمعية أكثر فاعلية**، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم الإطلاع على الوثيقة بتاريخ 2021/12/12 على الرابط: https://docslide.net/documents/-sufyangsosa.html، ص4.

[4] مدحت محمد أبو النصر، 2015، **المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات: المواصفة القياسية "ISO 26000"**، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 54-55.

[5] خضير كاظم محمود، 2000،**إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص107.

[6] منصف ملوك، **أثر إشهاد الجودة على أداء المؤسسات الجزائرية حالة المواصفة ISO 9001 (2000) دراسة إحصائية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**، 2009 -2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية في التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص16.

[7] Daoudi Mohamed, 2013, **La normalisation internationale dans le cadre de la responsabilité sociale des entreprises : Quel avenir pour l'ISO 26000?**, Revue de l'Université Oran 2, Volume 6-Numéro 2, page 83.

[8] المنظمة العالمية للتقييس، **"ISO 26000" دليل إرشادي-الترجمة الرسمية**، 2010، تم الإطلاع على الوثيقة بتاريخ 2021/12/25 على الرابط https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/archive/pdf/en/discovering_iso_26000-ar.pdf، ص4.

[9] نفس المرجع السابق، ص03.

[10] مدحت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-95.

[11] حنيش الحاج، 2017، **المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد الثامن، السداسي الثاني، ص ص 212-213.

[12] حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[13] Rse-Algérie, **Bonne pratique; Substitution d'encres à solvants par des encres à eau**, consulté le 5/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/17-substitution_d_encres_a_solvants_par_des_encres_a_eau-4.html

[14] Rse-Algérie, **Bonne pratique; Mise en place d'un système de bio-climatisation**, consulté le 03/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/16-mise_en_place_d_un_systeme_de_bio_climatisation-4.html

المجلد 05 العدد 01 جوان 2022 ص: 069-086
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

[15] Rse-Algérie, **Bonne pratique; Conception et Fabrication d'un Sac Oxo-Biodégradable**, consulté le 10/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/15-conception_et_fabrication_d_un_sac_oxo_biodegradable-4.html

[16] Rse-Algérie, **Bonne pratique; Etude de l'impact de la RSE sur la Performance Economique,** consulté le 10/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact_de_la_rse_sur_notre_performance_economique-4.html

[17] Rse-Algérie, **Bonne pratique; Promouvoir et participer à la production de normes algériennes portant sur des enjeux économiques et sociétaux,** consulté le 11/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/21promouvoir_et_participer_a_la_production_de_normes_algeriennes_portant_sur_des_enjeux_economiques_et_societaux_-4.html

[18] Rse-Algérie, **Bonne pratique; SASACE s'engage pour l'alphabétisation et la formation,** consulté le 16/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/23-alphabetisation_et_formation_continue_-4.html

قائمة المراجع:

1- عابد عبد الله العصيمي، 2015، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

2- مدحت محمد أبو النصر، 2015، **المسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات: المواصفة القياسية "ISO 26000"**، دار المنهل للنشر والتوزيع، الأردن.

3- خضير كاظم محمود، 2000،**إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

4- منصف ملوك، **أثر إشهاد الجودة على أداء المؤسسات الجزائرية حالة المواصفة ISO 9001 (2000) دراسة إحصائية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**، 2009 -2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير تخصص التقنيات الكمية في التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

5- حنيش الحاج، 2017، **المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد الثامن، السداسي الثاني.

6- خير الدين جمعة وآخرون، 2019، **و اقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في الشركات العالمية - شركة Microsoft أنموذجا**، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الأول.

7- مغربي عبد القادر، بوزيان عثمان ، 2018، **المسؤولية الإجتماعية في ظل الحوكمة و تنافسية الشركات الإقتصادية -دراسة حالة شركة موبيليس-**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 10، العدد الثاني.

8- بواشرية مراد ، نعرورة بوبكر، 2019، **دور المواصفة القياسية Iso 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول.

9- سفيان الإرحيم، **المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية "ISO 26000" نحو تقارير مسؤولية مجتمعية أكثر فاعلية**، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم الإطلاع على الوثيقة بتاريخ 2021/12/12 على الرابط: https://docslide.net/documents/-sufyangsosa.html،

10- المنظمة العالمية للتقييس، **"ISO 26000" دليل إرشادي-الترجمة الرسمية**، 2010، تم الإطلاع على الوثيقة بتاريخ 2021/12/25 على الرابط https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/archive/pdf/en/discovering_iso_26000-ar.pdf.

11- Daoudi Mohamed, 2013, **La normalisation internationale dans le cadre de la responsabilité sociale des entreprises : Quel avenir pour l'ISO 26000?**, Revue de l'Université Oran 2, Volume 6-Numéro 2.

12- Rse-Algérie, **Bonne pratique; Substitution d'encres à solvants par des encres à eau**, consulté le 5/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/17-substitution_d_encres_a_solvants_par_des_encres_a_eau-4.html

13- Rse-Algérie, **Bonne pratique; Mise en place d'un système de bio-climatisation**, consulté le 03/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/16-mise_en_place_d_un_systeme_de_bio_climatisation-4.html

14- Rse-Algérie, **Bonne pratique; Conception et Fabrication d'un Sac Oxo-Biodégradable**, consulté le 10/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/15-conception_et_fabrication_d_un_sac_oxo_biodegradable-4.html

15- Rse-Algérie, **Bonne pratique; Etude de l'impact de la RSE sur la Performance Economique,** consulté le 10/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact_de_la_rse_sur_notre_performance_economique-4.html

16- Rse-Algérie, **Bonne pratique; Promouvoir et participer à la production de normes algériennes portant sur des enjeux économiques et sociétaux,** consulté le 11/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/21promouvoir_et_participer_a_la_production_de_normes_algeriennes_portant_sur_des_enjeux_economiques_et_societaux_-4.html

17- Rse-Algérie, **Bonne pratique; SASACE s'engage pour l'alphabétisation et la formation,** consulté le 16/01/2022 sur: http://www.rsealgerie.org/fr/23-alphabetisation_et_formation_continue_-4.html